

تحقيق

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

ضمن حدود صلاحيات كل منهما

الأمن العام و"كفى" يتشاركان مكافحة العنف والإستغلال

نهج اعتماد اعلى المعايير الدولية لحقوق الانسان الذي تطبقه المديرية العامة للامن العام في كل مجالات عملها، ترجمته عمليا في اجراءات ابرزها استحداث دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة التي تتعاون بشكل دائم مع اكثر من 350 منظمة وهيئة وجمعية محلية ودولية، تعنى بتعزيز وحماية كل انواع حقوق الانسان. منها منظمة "كفى" واستغلال



محامية قسم الاتجار بالبشر في منظمة "كفى" موهانا اسحق.

التحقيقات التي تجرى معها من قبل الامن العام. لاحقا، ومع استحداث الامن العام لدائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة تطور التعاون في ما بيننا ليشمل بشكل دائم اجراء دورات في مختلف مجالات حقوق الانسان التي نعنى بها لضباط المديرية وعسكريها، اضافة الى تفعيل اطر ابلاغنا المديرية عن كل حالة عنف او استغلال نعلم بهما، كي تقوم هي بالمتابعة اللازمة في اشراف القضاء المختص. تاليا، اصبحنا نتكامل والمديرية العامة للامن العام في مكافحة كل انواع حالات العنف والاستغلال التي تطاول ايا كان في المجتمع اللبناني. كذلك نحن نعمل على تطوير هذا التعاون وتوسيع مجالاته في المستقبل.

■ كيف يمكن ضحية العنف والاستغلال او من يعلم بوجود مثل تلك الحالات ان يتواصل معكم؟
□ يمكن له الحضور شخصيا الى مركزنا الكائن في بيروت، شارع بدارو، بناية بيضون، الطبقة الثالثة، او التواصل معنا عبر رقم الهاتف والفاكس 01-392220، او عبر البريد الالكتروني kafa@kafa.org.lb

رئيس دائرة حقوق الإنسان في الأمن العام: نطبّق إستراتيجيا حقوق الإنسان لعام 2019

العنف والاستغلال. اضافة الى تبادل الخبرات في ما بيننا والتعاون والتنسيق في كل ما يخدم حماية اللبنانيين والاجانب المقيمين في لبنان من تلك الافعال التي تشكل جرائم يعاقب عليها القانون. في هذا السياق، اود الاشارة الى اننا نتعاون ايضا مع عشرات المنظمات الاخرى التي تعنى ايضا بمثل تلك الملفات، كما مع مئات من المنظمات والجمعيات التي تعنى بمختلف قضايا حقوق الانسان. لا بد من الاشارة الى اننا مع اطلاقنا، كدائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة، استراتيجية حقوق الانسان لعام 2019 وسعنا افاق تعاوننا مع كل منظمات حقوق

■ ضمن اي اطار يدخل تعاونكم ومنظمة "كفى" في مجال مكافحة العنف والاستغلال؟
□ كما تدل تسمية دائرتنا، هي تعنى بكل ملفات حقوق الانسان، ومن ضمنها بطبيعة الحال مكافحة كل اشكال حالات العنف والاستغلال التي تنتهك الكرامة الانسانية وحقوق الانسان. على هذا الاساس، نتعاون مع منظمة "كفى" بشكل دائم ومستمر، ونضع سنويا برامج تدريب مشتركة في ما بيننا تشمل تدريب ضباط وعناصر من جميع مكاتب المديرية العامة للامن العام، خصوصا اولئك المعنيين بشكل مباشر بمهمات ذات صلة بقضايا

في تصرف قضايانا الانسانية، بدأ التعاون والتنسيق في ما بيننا لناحية متابعتنا لكل ملف ضحية يتم توقيفها موقتا، بناء على اشارة القضاء المختص، في نظارة الامن العام، بحيث نطلع على ملفها ونقدم اليها كل المساعدات الانسانية والقانونية، اضافة الى حضور مندوبة من "كفى" كل

■ هذا يعني انكم تتعاونون مع كل جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية لتحقيق تلك الاهداف؟
□ بكل تأكيد. واستطرادا لا بد من الاشارة الى اننا نتواصل مع كل الوزراء والنواب بهدف السعي عبرهم الى تقديم اقتراحات ومشاريع قوانين تساهم اكثر فاكث في تعزيز حقوق الانسان في جميع مجالات عملنا، وبالتالي تحديث القوانين اللبنانية ذات الصلة كي تصبح متطابقة بالكامل مع احداث الشرائع الدولية النافذة.

■ ما هي اطر تعاونكم مع المديرية العامة للامن العام تحديدا؟
□ اعتبارا من العام 2011 عقب لقائنا بالمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم ووضعه كل امكانات المديرية وقدراتها، ضمن حدود صلاحياتها القانونية

توعية عبر وسائل الاعلام ومن خلال المحاضرات في الجامعات والمدارس وبالتعاون والتنسيق مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية، كالمديرية العامة للامن العام وسواها، كما عبر توزيع منشورات تبين حقوق عاملات المنازل وضحايا العنف الاسري، العنف الجنسي، والدعارة وسواها من الافعال التي تنتهك كرامة الانسان. كما تبين تلك الحملات وسائل ابلاغنا وابلاغ القضاء والمؤسسات الامنية المعنية بكل حالة عنف او استغلال او سواهما من الافعال المشابهة.

■ ما هي اطر تعاونكم مع المديرية العامة للامن العام تحديدا؟
□ اعتبارا من العام 2011 عقب لقائنا بالمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم ووضعه كل امكانات المديرية وقدراتها، ضمن حدود صلاحياتها القانونية

يارسن الدعارة. كما تدعو الوحدة الى توفير حماية قانونية واجتماعية افضل للضحايا والنساء والفتيات المعرضات للخطر. يتم استخدام العديد من المناهج للوصول الى هذه الاهداف، مثل: اعمال المناصرة، الابحاث، الانشطة التوعوية، بناء القدرات والدعم المجتمعي، وتقديم الخدمات للضحايا. ثانياها: العنف الاسري، بحيث تعمل الوحدة الخاصة بالعنف الاسري على مستويين، الاول قانوني والثاني توعوي. ثالثها: حماية الاطفال، بحيث يعمل برنامج حماية الاطفال في المنظمة على محاربة الاساءة والعنف ضد الاطفال ووضع حد للتمييز تجاههم. يهدف البرنامج الى تحسين تدابير الوقاية والحماية للاطفال والمراهقين من اجل خلق بيئات آمنة لهم، وذلك من خلال العمل بشكل وثيق مع الاهل ومقدمي الرعاية ومقدمي الخدمة والاطفال والمراهقين.

رابعها: مركز الدعم، بحيث تركز "كفى" في عملها على التمكين والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء، الاطفال، ضحايا العنف، من خلال مركز الدعم. يعمل هذا المركز على تأمين مساحة آمنة لضحية العنف، اكانت امرأة او طفلة، وتقديم المساندة اللازمة لها، في معزل عن الجنسية والطائفة، بهدف بناء خطة عمل لمواجهة العنف، وذلك من خلال فريق عمل متعدد الاختصاصات، وضمن اطار احترام السرية المهنية، والخصوصية الفردية، وتشجيع الاستقلالية الذاتية والتمكين. جميع الخدمات التي يقدمها المركز مجانية. استطرادا، نقوم بحملات

"كفى" منظمة مدنية لبنانية غير حكومية غير ربحية. تسعى منذ تأسيسها في العام 2005 الى القضاء على جميع اشكال العنف والاستغلال المبنيين على النوع الاجتماعي، واحقاق المساواة الفعلية بين الجنسين، عبر وسائل عدة ابرزها تمكين النساء والاطفال ضحايا العنف، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني اليهم، الى سواها من الاجراءات والاهداف. عام 2011 زار وفد من منظمة "كفى" العنف واستغلال" المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، مقترحا عليه امكان التنسيق في كل الملفات ذات الصلة بحالات العنف والاستغلال التي تتابعها المديرية ضمن اطار مهماتها. فكان جواب اللواء ابراهيم: "نحن لا نوافق على التنسيق فحسب، بل اننا نضع كل قدرات المديرية وامكاناتها ضمن حدود صلاحياتنا القانونية، في خدمة قضاياكم الانسانية".

"الامن العام" التقت محامية قسم الاتجار بالبشر في المنظمة والمدرّبة في كل اقسامها موهانا اسحق، وكان معها الحوار الآتي:

■ ما هي مجالات عمل منظمة "كفى" عنف واستغلال؟
□ تتركز جهود المنظمة بشكل اساسي حول اربعة اقسام حقوقية:
اولها: الاستغلال والاتجار بالنساء، بحيث تعمل وحدة مكافحة الاتجار والاستغلال في "كفى" على بناء رأي مناهض للاتجار، واستغلال مجموعتين من النساء عرضة لهذه الاشكال من العنف هما: العاملات المنزليات المهاجرات، والنساء اللواتي

تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



رئيس دائرة حقوق الانسان والمنظمات والهجرة في الامن العام الراحل طلال يوسف.

الدولية، الهيئة الكاثوليكية للهجرة، الاغاثة الاسلامية، المعهد الاوروبي للتعاون والتنمية، جمعية قرى الاطفال S O S، مسيرة العودة الى فلسطين، اطباء بلا حدود - بلجيكا، وسواها. وكذلك هناك تنسيق دائم مع كل السفارات في ملفات الهجرة غير الشرعية واللجوء والاتجار بالبشر، كل في ما خص الرعايا التابعين له.

■ ماذا عن سائر المنظمات او الجمعيات التي

لم يجر تعاون معها؟

□ الآلية بسيطة جدا. في امكانها اما زيارة دائرتنا المتمركزة في محلة العدلية، في مقابل قصر العدل، المبنى المركزي للامن العام رقم 1، الطبقة الاولى، او التواصل معنا عبر الرقم 01-424638 للتتنسيق في كل ما يلزم. فالمديرية، كما يؤكد دائما اللواء ابراهيم، تضع كل امكاناتها في خدمة القضايا الانسانية، ضمن حدود مهامها وصلاحياتها القانونية. بحسب قناعتنا كمديرية عامة للامن العام، ان القيمة الحضارية والانسانية لاي مؤسسة عسكرية او امنية او حتى مدنية، لا تقاس الا بمدى احترامها لحقوق الانسان وتوفيرها الضمانات العمالية لها. وهذا ما نعمل لاجله بكل قدراتنا وطاقتنا المادية والبشرية، تحت سقف القوانين اللبنانية.

نتعاون مع اكثر من 350 منظمة وجمعية في المجتمع المدني

غير الشرعية، لعب الميسر، مساعدة المشردين، المعاملة النموذجية للموقوفين موقتا وللسجناء، مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، مساعدة ضحايا المخدرات، الحد من اخطار ادمان التدخين، وسواها من الافات والاطار الاجتماعية التي تعرض الانسان للخطر او تنتهك بعض حقوقه. من ابرز تلك المنظمات والهيئات والجمعيات نذكر على سبيل المثال: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، منظمة العمل الدولية للهجرة، المفوضية السامية لحقوق الانسان، مكتب الامم المتحدة للمخدرات والجريمة، منظمة كاريتاس، منظمة "كفى عنف واستغلال"، جمعية ابعاد، جمعية جاد - شبيبة ضد المخدرات، المجلس الاعلى للطفولة، الصليب الاحمر اللبناني، اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، مؤسسة عامل

□ الانسان المحلية والدولية وجمعياتها، ومن ضمنها منظمة "كفى" بطبيعة الحال.

■ ما هي العناوين العريضة لاستراتيجيا حقوق الانسان التي اطلقتها مطلع العام 2019؟
□ تتضمن الاستراتيجية العديد من الخطط والبرامج التي تهدف الى تطوير اداء المديرية العامة للامن العام في كل مجالات حقوق الانسان، وذلك من اجل جعلها اكثر فاعلية ادارة ملتزمة بحقوق الانسان في كل المهام والاعمال التي تقوم بها ضمن حدود صلاحياتها القانونية، حافظة وحامية لاصحاب الحقوق، مراعية للتنوع الاجتماعي صديقة للبيئة، ومناهضة التعذيب ومكافحة الاتجار بالبشر.

■ ما هو تقييمكم لتلك الاستراتيجية بعد اشهر عدة من اطلاقها؟

□ التقييم ممتاز. انجزنا خلال النصف الاول من السنة، بالتعاون مع عشرات المنظمات وجمعيات المجتمع المدني المحلية والدولية، عددا كبيرا من برامج التدريب التي تصب في تطبيق كل تلك الاهداف التي اشرت اليها، والتي شملت مئات الضباط والعسكريين ضمن المديرية. كما نستعد لاطلاق مشاريع نوعية في عدة مجالات حقوقية خلال النصف الثاني من السنة، سيكون لها اثر ايجابي كبير على المجتمع اللبناني ككل، خاصة ان بعضها سيعتمد ويطبق للمرة الاولى في لبنان من مؤسسة امنية. علما اننا سنكشف عن تفاصيل كل مشروع عند بدء تطبيقه عمليا.

■ ما هي ابرز الجمعيات المحلية والدولية التي تتعاونون او تنسقون معها؟

□ يتجاوز عدد منظمات المجتمع المدني وهيئاته وجمعياته، المحلية والدولية، التي تتعاون وتنسق مع المديرية العامة للامن العام بشكل دائم ومتواصل، في مختلف مجالات حقوق الانسان، 350 منظمة وهيئة وجمعية. التعاون يشمل مواضيع حقوقية - انسانية متنوعة، كمكافحة جرائم المخدرات، الاتجار بالبشر، تسول الاطفال على الطرقات، انتهاك حقوق المرأة، انتهاك حقوق الطفل، الهجرة



المديرية العامة
للأمن العام